

على الخلاف

لم تكد تمر 48 ساعة على انقضاء الفعاليّتين المتوازيتين لـ «أنصار الله» و«المؤتمر الشعبي العام»، الخميس الماضي، حتى دبّ التوتر من جديد، متخذاً هذه المرة شكلاً خطيراً ينذر بسيئاريوات أسوأ إن لم يتم تدارك الأزمة في الأيام المقبلة

أزمة ثقة تهدّد «وحدة صنعاء»

صنعاء - الأخبار

عاش جنوب العاصمة اليمنية صنعاء ساعات «مُرعبة» في ظل اشتباكات «الأصدقاء» ليل السبت - الأحد، والتي دلت على أن الخطاب «المخفّف» للرئيس السابق علي عبد الله صالح، من ميدان السبعين، لم يفلح في تهدئة مخاوف «أنصار الله»، كما أنذرت بأن أزمة الثقة باتت في مستوى تحتاج معه إلى أكثر من كلمات تطمين، بل إلى إجراءات عملية وضمائمات تكفل عدم انفراط عقد الجبهة المناوئة لتحالف العدوان في المرحلة المقبلة، مع الإشارة إلى غياب الوساطة بين الطرفين، بعد محاولة نُسبت إلى الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله.

وشكّل الطرفان لجنة للتهدئة والتحقيق في اشتباكات السبت، التي أدت إلى مقتل عقيد في الحرس الرئاسي الموالي لصالح و3 من اللجان الشعبية التابعة لـ «أنصار الله». وتضم اللجنة نائب رئيس الوزراء لشؤون الأمن في حكومة الإنقاذ، اللواء جلال الرويشان، ووزير الداخلية اللواء محمد عبدالله القوسي، ورئيس جهاز الاستخبارات اللواء عبدالله يحيى الحاكم. وقد بوشر

العمل، فتمت إزالة عدد من النقاط المستحدثة من قبل الطرفين في منطقتي حدة والسبعين. لكن العمل ليس ميسراً تماماً، في ظل الحديث عن عقبات جديدة. أولى تلك العقبات أن ثمة «رؤوساً حامية» وتيارات متشددة داخل كل من الفريقين، وهي تعمل على تسعير النيران والقفز على الدعوات التصالحية التي يتصدر صفوفها رئيس «المجلس السياسي الأعلى» صالح الصماد، ورئيس مجلس النواب يحيى الراعي. هذه الأصوات يُخشى، إن استمر حضورها في ظل أزمة الثقة الناشبة، أن تتسبب في إيصال الخلافات إلى نقطة اللاعودة. أما ثانية العقبات المذكورة فتتمثل في تجليات القلق المتعاظم والمتبادل، حيث تتوجس «أنصار الله» من «مؤامرة انقلابية كان يُعدّ لها»، وهو ما دفعها إلى إحكام قبضتها على كل المنافذ الحيوية للعاصمة تحسباً لتطورات تُبعثها دونما استعداد لها. وفي هذا الإطار، تتحدث مصادر من صنعاء عن قيام «أنصار الله»، الأسبوع الماضي، باستقدام مئات الأطقم العسكرية من صعدة وعمران لتطويق العاصمة من الجهات الشمالية والشرقية والغربية.

أما في جانب حزب «المؤتمر»، فالمخاوف تتعرّز من امتداد نفوذ «أنصار الله» إلى ذلك الجزء الجنوبي من العاصمة، حيث توجد القوات الموالية لصالح ومنازل أبنائه وأقاربه والامتداد القبلي المحسوب عليه. ولم تكن أحداث جولة المصباحي إلا تجلياً للخشية المتعاظمة



**من عقبات التهدئة
أنّ ثمة «رؤوساً حامية»
وهتشددين داخل
الفريقين**

**تنفي مصادر صالح
التوجه إلى عقد
صفقة منفردة بمعزل
عن «أنصار الله»**



لدى «المؤتمر» من احتمال كهذا. ووفق رواية مصادر مستقلة حول اشتباكات ليل السبت - الأحد، فإن موكب نجل صالح، صلاح علي عبدالله صالح، كان يتجه صوب نقطة أمنية استحدثتها «أنصار الله» جنوب العاصمة، في ما يبدو أنها محاولة اعتراض على نفاذ الحركة إلى منطقة هيمنة «الرّعيم»، علماً بأن رواية «المؤتمر» تفيد بأن عناصر اللجان الشعبية رفضوا السماح لصالح صالح وعدد من أولاد أعمامه ومرافقيه بالمرور «رغم إبرازهم بطاقتهم العسكرية والأمنية»، في حين ذكرت «أنصار الله» أن موكب صالح تجاهل وجود عناصر اللجان وحاول تخطيهم، كذلك رفض مسلحوه إبراز بطاقتهم، وحتى

التعريف بأن نجل صالح داخل إحدى سياراته. وأضافت رواية الحركة أن رجال صالح هم الذين بادروا إلى إطلاق النار، «فتم الرد عليهم وقتل المقدم خالد الرضي». الحادثة تسببت في غليان تمظهر في تنظيم العشرات من محازبي «أنصار الله»، أمس، وقفة احتجاجية في جولة المصباحي بمنطقة حدة، للمطالبة بتسليم قتلة كل من إبراهيم علي أبو طالب، ويوسف أحمد البدوي، ومصطفى محمد المرتضى، رجال اللجنة الشعبية الذين سقطوا بنيران موكب صالح. أما على الضفة المقابلة، فقد سجّلت تحركات قبلية احتجاجية، كون خالد الرضي، الذي قتل برصاص «أنصار الله»، يُعدّ وجهاً

وجهة نظر

حيدر العبادي: مدير أزمات لا حاكم

محمود هروبة

منذ وصول حيدر العبادي، إلى رئاسة الوزراء العراقية، في صيف عام 2014 المشتل، رهن كثر على أنّ شخصيته التوافقية وأسلوبه المرن في الإدارة والسياسة، سوف يساهمان في «إنجاح الحروب ضد تنظيم داعش»، وسوف يُعيدان إلى الدولة بعضاً من توازنها بعد اضطرابات عهد نوري المالكي (الموصوف من قبل معارضيه بأنه صدام صغير).

كان هذا الرهان ذا وجهين، إذ إنّه يمثّل تقاطعاً بين المصلحة العراقية من جهة، والمصلحة الأميركية - الخليجية من جهة

أخرى. طيف واسع من العراقيين يعتقد بأنّ «داعش يمثّل في أحد وجوهه، رد فعل على تهمة العرّب السنة في العراق، وبالتالي إنّ محاربهه والانتصار عليه، يوجبان أولاً معالجة الأسباب، ما يحتاج إلى شخصية مرنة وتوافقية». توازياً، كانت الإدارة الأميركية السابقة وعواصم خليجية، تتخذ من هذه الفرضية منطلقاً يتيح العودة إلى العراق بعد الخروج العسكري الأميركي منه عام 2011، بما يسمح بـ «مواجهة النفوذ الإيراني».

ثلاثة أعوام مرّت (آب 2014 - آب 2017)، تحوّل العبادي في غضونهما من شخصية متواضعة التأثير والحضور،

إلى واحد من الأرقام الصعبة في المعادلة السياسية العراقية، وإلى مهندس لسياسة خارجية جديدة لبغداد تركز على «الابتعاد عن سياسات المحاور»، ما قرّبه أخيراً من الرياض.

خط طهران «المتوتر»

ليس حيدر العبادي حديث العهد في السياسة، فهو انتمى مذ كان شاباً إلى صفوف «حزب الدعوة»، وارتقى في ظل هياكله حتى تولى رئاسة مكتبه السياسي، ودخل في النظام السياسي للعراق «ما بعد الغزو» منذ عام 2003. وبرغم أنه ابن عائلة معروفة في بغداد، فإنّ تبوّؤ المسؤولية في «صيف 2014»

لم يكن مهمة سهلة، خاصة أنّ هاجسين لاحقاه منذ يومه الأول في المنصب الجديد: طهران، والمالكي. يُقال إنّه في «لحظات الكواليس الأخيرة» في شهر آب 2014، تمّ الاتفاق على العبادي ليخلف المالكي، بعدما كان اسم وزير الخارجية الحالي إبراهيم الجعفري، متقدماً على بقية المرشحين الذين كان من بينهم، الرجل القوي في بغداد، طارق نجم. ويُقال أيضاً إنّ «هناك من أقنع العبادي بأنّ طهران لا ترغب في وصوله»، وهنا نشأت أولى هواجسه.

بعد تولي المسؤولية، تواصلت خشية رئيس الوزراء الجديد من «الانقلاب الإيراني» عليه، حتى وصلته رسالة

تقول: «مستحيل أن يقبل الإيرانيون بإسقاط رئيس وزراء العراق... هذا خط أحمر». خففت تلك الرسالة من التوتر، إلا أنّها لم تلغّه تماماً.

أبقى العبادي على علاقات جيّدة بطهران، يفرضها الأمر الواقع. لكن تبين لاحقاً أنّ له نظرة خاصة إلى الدور الإيراني في العراق، تقوم على إدراكه بأنّ «ما بعد 2014، لن يكون كما قبله»، بمعنى أنّ حكم العراق سوف يقوم على صيغة جديدة، لها بعدٌ داخليّ، وآخر خارجي - إقليمي.

تفاطم البعدين

في البعد الداخلي، كان لا بدّ من تخفيف مركزية بغداد في الحكم، وهذا ما نجح فيه رئيس الوزراء الجديد على امتداد أشهر حكمه الأولى، ولمّا يزل مواصلاً على النهج نفسه. إلا أنّ المعضلة اليوم،